

الجمهوريَّةُ العربيَّةُ اليمانيَّةُ
وزارة الشؤون القانونية
وتشريع مجلس النواب



قرار جمهوري رقم (٨) لسنة ١٩٩٩م
بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة المواصلات

رئيس الجمهورية:

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية .
 وعلى القرار الجمهوري رقم (٧٢) لسنة ١٩٩٨م بتشكيل الحكومة وتنمية
أعضائها .
 . وبناء على عرض وزير المواصلات .
 وبعد موافقة مجلس الوزراء .

|| قرار ||

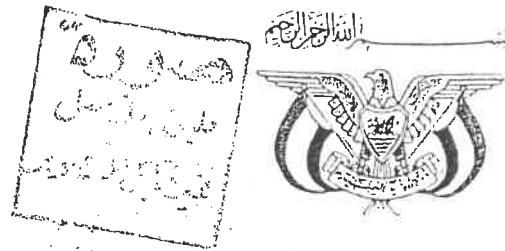
الباب الأول

الرسمية والأهداف والمهام العامة

- مادة (١): تسمى هذه اللائحة (اللائحة التنظيمية لوزارة المواصلات).
مادة (٢): تهدف الوزارة إلى توفير وتطوير وتوسيع انتشار خدمات الاتصالات والبريد في الجمهورية
بشكل يلبي إحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع الاستثمار في هذه
ال المجالات وفقاً للدستور والسياسة العامة للدولة والقوانين والنظم النافذة .
وتتولى على وجه الخصوص المهام والأختصاصات الآتية:-
١-إعداد الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة بتحقيق أهداف الوزارة وإقتراح القوانين
والخطط والوسائل اللازمة لتحقيقها .
٢-تنفيذ القوانين التي تضعها الدولة لتنظيم قطاع الاتصالات وقطاع البريد وإعداد
اللائحة التنفيذية اللازمة لها.
٣-وضع السياسات والخطط التي تساعدها الدولة لتشجيع الاستثمار في مجال الاتصالات بما
يكفل توفير خدمات منظورة وتوسيع إنتشار شبكات الاتصالات وبتكاليف مقبولة

الجمهوريَّةُ العُمُورِيَّةُ

وزارة الشئون القانونية
وشتون مجلس النواب



وباسعار مناسبة ومعايير ومواصفات مقبولة تواكب مع التطورات التكنولوجية في هذا المجال

٤- وضع السياسات والخطط التي تساعده على تشجيع الاستثمار في مجال البريد بما يكفل توسيع إنتشار خدمات البريد وضمان الوفاء باحتياجات المجتمع من خدمات بريدية عصرية متقدمة تتسم بطابع الانظام والأمان والسرعة .

٥- تنظيم استخدام الرددات (الطيف اللاسلكي - الموجات الراديوية) المخصصة في مجال الاتصالات ومنح التراخيص بأستعمال الموجات الراديوية . واستخدام الأجهزة والتجهيزات اللاسلكية طبقاً للقوانين واللوائح النافذة وبما يتفق مع معايير المهن والجهات الدولية التي تعنى بمواصفات ومقاييس الاتصالات ومراعات الالتزامات الدوليّة بهذه الشأن .

٦- منح التراخيص لأشاء وتشغيل شبكات خاصة أو عامة أو صيانة شبكات الاتصالات أو السماح باستخدام خدمات اتصالات خاصة أو عامة ضمن أراضي الجمهورية وفقاً للقوانين واللوائح النافذة .

٧- إعتماد خطة ترقيم وطنية لخدمات الاتصالات العامة .

٨- اعتماد مواصفات ومقاييس الفنية لربط وتوسيع تجهيزات الاتصالات الطرفية بشبكات الاتصالات العامة .

٩- إقرار السياسات الخاصة بالتعرفه خدمات الاتصالات وخدمات البريد ودراسة ومراجعة التعرفة والرسوم والاجور لخدمات الاتصالات وخدمات البريد مع الجهات ذات العلاقة ووفقاً للقوانين واللوائح النافذة .

١٠- العمل على تنفيذ الاتفاقيات الثنائية والعربية والاسلامية والاقليمية والدولية في مجال الاتصالات والبريد .

١١- تمثيل الجمهورية لدى الدول والمنظمات العربية والاسلامية والاقليمية والدولية والاتحادات النوعية والعلمية المتخصصة والتي تعنى بشئون الاتصالات والبريد بالتنسيق

الجمهوريَّةُ الْعَمَانِيَّةُ
وزارة الشؤون القانونية
وبيئون مجلس النواب



مع المؤسسات والهيئات والشركات ذات العلاقة والعمل على حماية مصالح الدولة في هذه المجالات.

١٢-حماية مصالح الدولة والمجتمع والمستفيدين من خدمات الاتصالات وخدمات البريد العامه وتقييم آداء الجهات التي تقدم هذه الخدمات برتاحيص خاصه من الوزارة.

١٣-إقامة قاعدة معلومات لقطاعي الاتصالات والبريد وتجميع كافة البيانات والمعلومات والاحصاءات ذات العلاقة بالأنشطة المختلفة للاتصالات والبريد وذلك بهدف رسم السياسات وأعداد الخطط والبرامج.

١٤-الإشراف على المؤسسات والهيئات والشركات أو التسيير فيما بينهما وفقاً للقوانين النافذة وقرارات أو إتفاقيات إنشاء هذه المرافق ..

١٥-إعداد التقارير السنوية عن نشاط الوزارة ومستوى تنفيذ قرارات مجلس الوزراء حسب النماذج المعتمدة .

١٦-أي مهام أخرى تتضمنها طبيعة وظيفتها أو يقتضى القوانين النافذة أو تكلف بها من قبل السلطات العليا .

الباب الثاني

مهام وأختصاصات قيادة الوزارة

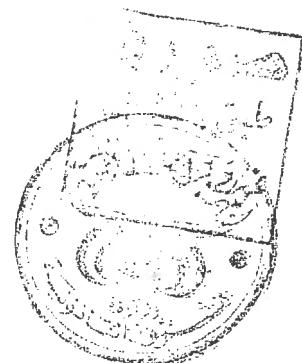
الفصل الأول

مهام وأختصاصات الوزير

مادة(٣): يتولى الوزير المهام وأختصاصات الآتية :-

١-الإشراف على الوزارة وتوجيه إداراتها ومكاتبها ومرافقها في الجمهورية وتنفيذ السياسة العامة للحكومة في الوزارة وفقاً للقوانين والقرارات النافذة .

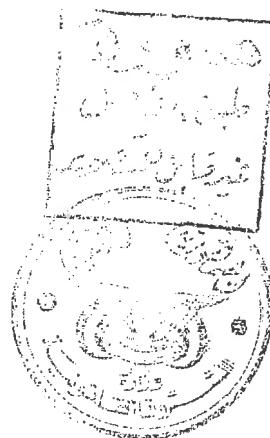
٢-قيادة الوزارة والمرافق التابعة لها في كافة المجالات ويعتبر الرئيس الأعلى فيها ويدبرها طبقاً لبدأ المسئولية الشخصية والشادر الجماعي بشأن القضايا الأساسية ويتحمل المسئولية الفردية عن نشاط الوزارة بشكل كامل أمام مجلس الوزراء.



الجمهوريَّةُ العربيَّةُ الْمُسْتَدِّلةُ
وزارة الشُّؤُونِ القَانُونِيَّةِ
وَشُؤُونِ مَجْلِسِ النُّوَابِ



- ٣- إصدار القرارات الازمة لادارة وتحطيط مهام وواجبات الوزارة بشكل قرارات اوامر وتعليمات ويطلب من مرؤسية تقديم التقارير وله الحق في إصدار التوجيهات لهم والعاملين في الوزارة .
- ٤- الإشراف والتوجيه ومراقبة مدراء المراافق التابعة للوزارة ويطلب منهم تقديم التقارير ويشرف على تنفيذ المهام الأساسية ويصدر التوجيهات اليهم ويحق له تعديل أو إلغاء أي قرار يصدر منهم وفقاً للقرارات والنظم النافذة .
- ٥- يشرف على وضع خطة الوزارة ضمن خطط مجلس الوزراء ويتابع تنفيذها ويقدم التقارير على مستوى تنفيذ قرارات مجلس الوزراء الى المجلس حسب النظم كما يشرف على وضع الخطط والبرامج التنفيذية لأعمال الوزارة والمراافق التابعة لها ويتابع ويفهم مستوى الأنجاز .
- ٦- تشكيل اللجان الاستشارية ولجنة العمل الخاصة عند الضرورة مع تحديد مهامها وفقاً للنظم .
- ٧- إبلاغ رئيس الوزراء أو مجلس الوزراء بالحوادث والمخالفات الجسيمة لنظام الدولة وسياساتها وفقاً للقانون .
- ٨- التنسيق مع الوزراء المعينين تحطيطاً وتنفيذأً عندما يتطلب العمل ذلك .
- ٩- التنسيق مع المحافظين فيما يتعلق بقرارات مجلس الوزراء وسياسات الوزارة في مجال نشاطها وقرارات ووصيات السلطات المحلية في مجال الوزارة وإيجاد علاقه إيجابية مع المحافظين في مختلف المحافظات وعلى وجه الخصوص في إعداد خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذها .
- ١٠- ترشيح وتعيين الكوادر القيادية في الوزارة والمراافق التابعة لها وترقيتهم وتأهيلهم وإعفائهم وفقاً للقوانين والنظم النافذة .
- ١١- الإشراف على إعداد تقارير الأنجاز في الوزارة والمراافق التابعة لها وتقسيم مستوى أدائها .
- ١٢- تمثيل الوزارة في الداخل والخارج عندما يكون التمثيل في مستوى .



الجَمْهُورِيَّةُ الْعَبْرِيَّةُ
وزارَة الشَّؤُونِ القَانُونِيَّةِ
وَشَئُونِ مَجْلِسِ النُّوَابِ



١٢- أي إختصاصات أخرى تُسند إليه بمقتضى القوانين واللوائح والقرارات النافذة .

الفصل الثاني

مهام وإختصاصات وكيل الوزارة

- مادة (٤): يتولى وكيل الوزارة تحت توجيه وأشراف الوزير: - المهام والإختصاصات التالية:-
- ١-الإشراف المباشر على تنفيذ مهام وأعمال ديوان عام الوزارة في حدود القوانين والقرارات والتوجيهات الصادرة من الوزير .
 - ٢-اقتراح السياسات والخطط والبرامج في مجالات نشاطات الوزارة .
 - ٣-اقتراح السياسات والأتجاهات العامة بنشاط الإدارات العامة في الوزارة في إطار السياسة العامة للوزارة، والإشراف و المتابعة لوضع النظم واللوائح المنظمة للعمل وأساليب ووسائل تبسيط الإجراءات .
 - ٤-العمل على التنسيق بين الإدارات العامة والإدارات الأخرى بما يكفل تحقيق الأهداف والمهام الأساسية لعمل الوزارة .
 - ٥-تقييم الأعمال والأنشطة في الإدارات العامة ويرفع مقرراً حاته لتحسين مستوى الأداء إلى الوزير.
 - ٦-تنظيم عقد الاجتماعات الالزامية بين الإدارات العامة والإدارات الأخرى بغرض التنسيق ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج .
 - ٧-العمل على تحقيق الإنضباط في نشاط الإدارات العامة والتنسيق بين أنشطة الإدارات العامة بما يحقق التكامل في عمل الإدارات العامة والإدارات الأخرى في ديوان عام الوزارة.
 - ٨-إصدار التعليمات التنفيذية الفنية والأدارية في نطاق مهامه وأختصاصاته وفي حدود القوانين والأنظمة واللوائح النافذة .
 - ٩-أي مهام أخرى تنص عليها القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات النافذة أو يكلف بها من الوزير .

الجمهوريَّةُ اليمانيَّةُ

وزارة الشئون القانونية

وشتؤن مجلس النواب



١٢

الفصل الثالث

مجلس الوزراء

مادة (٥): مجلس الوزراء تشكيلاً ومهامه :-

أولاً: يشكل مجلس الوزارة برئاسة الوزير ويكون على النحو التالي:-

- وكيل الوزارة .

- مستشارو الوزارة .

- مديرى الادارات العامة .

- مدير مكتب الوزير عضواً ومقرراً .

(٢) يصدر الوزير قراراً بتعيين من ينوبه أثناء غيابه لرئاسة مجلس الوزارة .

(٣) يحق للوزير باستدعاء أي شخص آخر مختص يرى ضرورة حضوره إجتماعات

مجلس الوزارة .

ثانياً: يتولى مجلس الوزارة تقديم المشورة للوزير في المسائل المتعلقة بنشاط الوزارة

و خاصة في الأمور التالية:-

١-خطط العمل السنوية للوزارة .

٢-خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوزارة .

٣-الخطط المالية وخطة القرى العاملة .

٤-تطوير مهام الوزارة وتنظيم أعمالها وإقتراح تعديل هيكلها .

٥-المواضيع التي تقدم الى مجلس الوزراء والتي يرى الوزير عرضها على مجلس الوزارة .

٦-تقارير الأداء والإنجاز وتقديرها .

٧-مشروعات القوانين واللوائح والأنظمة المتعلقة بنشاط الوزارة .

٨-أي مواضيع أخرى يرى الوزير عرضها على مجلس الوزارة .

ثالثاً: يصدر الوزير اللائحة الخاصة بتسهيل أعمال مجلس الوزارة على أن تكون إجتماعية بصفة دورية وأستثنائية عند الضرورة .





رابعاً : تعد تقارير سنوية عن نشاط الوزارة حسب النموذج المطلوب في نهاية كل عام إلى
الامانة العامة لمجلس الوزراء .

باب الثالث

تنظيم الوزارة

الفصل الأول

البناء التنظيمي

مادة(٦) : يتكون الهيكل العام للوزارة من ديوانها العام و مكاتبها في المحافظات .

مادة(٧) : يتكون الهيكل التنظيمي للوزارة على النحو الآتي :-

أولاً : الوزير و يبعه مباشرةً :

١- مجلس الوزارة .

٢- المستشارون .

٣- مكتب الوزير .

٤- المؤسسات والمؤسسات والشركات الآتية :-

أ- المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية .

ب- الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي .

ج- الشركة اليمنية للأتصالات الدولية .

ثانياً : وكيل الوزارة .

ثالثاً : الأدارات العامة الآتية :-

١- الإداراة العامة لتنظيم استخدام الرزدفات .

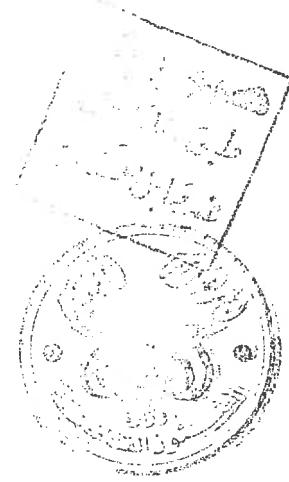
٢- الإداره العامة لشئون تنظيم الاتصالات .

٣- الادارة العامة للتخطيط والعلاقات الدوليّة .

٤- الادارة العامة لشئون تنظيم البريد .

٥- الادارة العامة لشئون المالية والادارية .

٦- الادارة العامة للرقابة والتفتيش المالي والاداري .



الجمهوريّة اليمانيّة

وزارة الشؤون القانونية

وشيون مجلس النواب



رابعاً : مكتب الوزارة في المحافظات .

مادة(٨) : يرأس كل إدارة عامه مدير عام .

مادة(٩) : يصدر بقرار من الوزير التسميات الفرعية للأدارات العامه بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية والصلاح الاداري .

مادة(١٠) : يحدد المستوى التنظيمي لمكتب الوزير بادارة عامه وتحدد اختصاصاته بقرار من الوزير .

الفصل الثاني

مهام وأختصاصات الإدارات العامه

مادة(١١) : الادارة العامه لتنظيم استخدام الرزدفات : - وتولى المهام والاختصاصات الآتية :-

١- التنظيم والاشراف على استخدام الرزدفات (الموجات الراديوية) في الجمهورية وفقاً للاتفاقات والمعاهدات الدولية والإقليمية والقانون الاساسي للاتصالات واللوائح النافذة الخاصة بتنظيم استخدام الرزدفات والأجهزة اللاسلكية .

٢- الاحتفاظ بالتعليمات الدولية الخاصة بالرزدفات (الموجات الراديوية) وطرق تخصيصها وأستخدامها .

٣- الاحتفاظ بسجل الرزدفات الوطني .

٤- تسجيل الرزدفات المستخدمة في الجمهورية وإخطار الاتحاد الدولي للاتصالات بذلك على ضوء التعليمات الصادرة منه بهذا الشأن .

٥- إعداد دراسات المتعلقة بالاستخدام الأمثل للرزدفات في الجمهورية .

٦- التسويق مع الجهات ذات العلاقة في الجمهورية حول الاستخدام الأمثل للرزدفات .

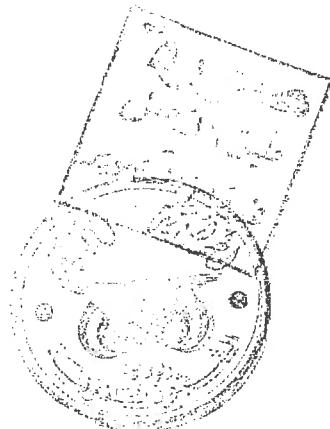
٧- معاملة أي تدخلات في الأرسال والاستقبال اللاسلكي ويجد الحلول الازمة .

٨- تخصيص الرزدفات (الموجات الراديوية) حسب الاتفاقيات الدولية والإقليمية والوطنية .

٩- دراسة طلبات الزواج من باستخدام الرزدفات وتحديد احتياجاتهم من الرزدفات المتوفرة .

١٠- أصدار الرخص الازمة لاستخدام الرزدفات (الموجات الراديوية) ومتابعة تحصيل الأجر والرسوم المرتبطة عليها وفقاً للقوانين واللوائح النافذة .

١١- اقتراح أجور خدمات منح الزواج من استخدام الرزدفات وغرامات المخالفات .



الجمهوريَّةُ العربيَّةُ الْمُتَّحِدَةُ
وزارة الشئون القانونية
وشيون مجلس النواب



(٩)

١٢- مراقبة استخدام الترددات (الموجات الراديوية) بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وعما يتفق مع المعايير المعتمدة من الهيئات والجهات الدولية التي تعنى بمواصفات ومقاييس الاتصالات وعما يتفق مع شروط الزاخص المتوجه.

١٣- مراقبة استخدام الترددات (الموجات الراديوية) وضبط المخالفين بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

١٤- المشاركة في إعتماد المواصفات والمقاييس الفنية لتجهيزات الاتصالات اللاسلكية بواسطة الترددات.

١٥- تقديم تقارير منتظمة عن أنشطتها ومنجزاتها.

١٦- أي مهام آخر تقتضيها وظيفتها وفقاً للقوانين والنظم النافذة أو تكلف بها من قيادة الوزارة.

مادة (١٢): الادارة العامة لشئون تنظيم الاتصالات: -وتتولى المهام وال اختصاصات الآتية:-

١- تنسيق ودراسة وتحليل طلبات الزاخص لإنشاء شبكات الاتصالات أو خدمات اتصالات عامة أو خاصة أو تشغيلها وأدارتها وتقديم الاقتراحات اللازمة بشأنها وفقاً للقوانين واللوائح النافذة وشروط الزاخص.

٢- إقتراح العوائد التي تأتي للوزارة من الزاخص.

٣- حفظ الزاخص ومتابعها ومتابعة تحقيق الرسوم والاجور المرتبة عليها وفقاً للقوانين واللوائح النافذة وشروط الزاخص.

٤- دراسة التقارير السنوية للمرخصين وتقديم الاقتراحات اللازمة بشأنها.

٥- الإطلاع والاحتفاظ بـالمواصفات الدوليـة والأقليمـية لـتجهـيزات وـمـعدـات شبـكـات الـاتـصالـات.

٦- إعتمـادـ المـواصـفـاتـ الفـنيـةـ لـتجـهـيزـاتـ شبـكـاتـ الـاتـصالـاتـ المستـخدـمهـ فـيـ الجـمهـوريـةـ.

٧- إصدـارـ الـمواـفـقـاتـ التـوـعـيةـ.

٨- إعتمـادـ مـعـايـيرـ الـادـاءـ لـلـمـرـخـصـينـ.

٩- إقتراح خطة الرقـيمـ الـوطـنيـ لـشبـكـاتـ وـخـدـمـاتـ الـاتـصالـاتـ العـامـةـ.

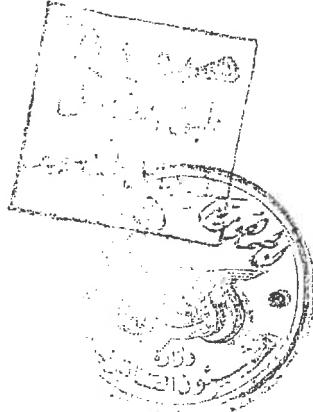


الجمهوريَّةُ اليمانيَّةُ
وزارة الشئون القانونية
وشئون مجلس النواب



(١)

- ١٠- دراسة طرق ووسائل ربط المرخصين بشبكات الاتصالات العامة .
- ١١- دراسة المشاكل الفنية بين المرخصين وتقديم الأقتراحات حلل المعوقات الفنية .
- ١٢- مراقبة المرخصين والتأكد من إلتزامهم بشروط التراخيص الفنية .
- ١٣- مراقبة آداء المرخصين والتأكد من إلتزامهم بشروط التراخيص .
- ١٤- دراسة ومراجعة المقتراحات المتعلقة برسوم وأجور تعرفة خدمات الاتصالات وتقديم الملاحظات والمقتراحات بشأنها .
- ١٥- تقديم تقارير منتظمة عن أنشطتها ومنتجاتها .
- ١٦- أي مهام أخرى تقتضيها وظيفتها وفقاً للقوانين والنظم السافدة أو تكلف بها من قيادة الوزارة .



٤- مادة(١٣): الادارة العامة للتخطيط والعلاقات الدولية:- وتولى المهام والإختصاصات الآتية:-

- ١- إعداد نظام إحصائي متكامل يكفل المعلومات الإحصائية في مجال الاتصالات والبريد .
- ٢- جمع المعلومات والبيانات الاقتصادية والتخطيطية اللازمة للتخطيط في مجال الاتصالات والبريد وتبويتها ونشرها .
- ٣- تبادل المعلومات مع الجهات ذات العلاقة في الداخل والخارج بشأن البيانات والمعلومات الإحصائية في مجال الاتصالات والبريد .
- ٤- التنسيق لإعداد البيانات والمعلومات والدراسات لتحديد اتجاهات التنمية في مجال الاتصالات والبريد وأولوية المشاريع المطلوبة ضمن الخطة العامة للوزارة .
- ٥- متابعة مستوى أخبار خطط التنمية الاقتصادية وأحصاء وتقدير نتائجها في مختلف المراحل ورفع التقارير اللازمة بشأنها .
- ٦- المشاركة في إعداد الميزانية العامة للوزارة .
- ٧- الرد على الاستفسارات والتقارير والملاحظات إلى الوزارة حول قضايا التنمية والاستثمار في مجال الاتصالات والبريد .
- ٨- تنمية علاقة التعاون بين الوزارة والدول والاتحادات والمنظمات العربية والأقليمية والدولية المتخصصة في مجال الاتصالات والبريد والاستفادة من إمكاناتها وخبراتها في تفيدة

الجَمْعُورِيَّةُ الْعَهْدُونِيَّةُ
وزارة الشئون القانونية
وشئون مجلس النواب



(١١)

خطط وبرامج الوزارة والتنسيق لحماية مصالح الدولة في هذه الاتحادات والمنظمات والمؤسسات .

٩- الاحتفاظ بكلفة الوثائق القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاتحادات والمنظمات والمؤسسات العربية والأقليمية والدولية المتخصصة في مجال الاتصالات والبريد .

١٠- دراسة الدساتير والاتفاقيات الخاصة بالاتحادات والمنظمات والمؤسسات العربية والأقليمية والدولية المتخصصة في مجال الاتصالات والبريد وإبداء الرأي بشأن الانضمام إليها ومتابعة الإجراءات القانونية للانضمام .

١١- متابعة تسليم إشراكات الوزارة في الاتحادات والمنظمات والمؤسسات العربية والأقليمية والدولية المتخصصة في مجال الاتصالات والمنظمات والمؤسسات العربية .

١٢- تنظيم ومتابعة القضايا الخاصة بشأن مساهمات ومشاركة الوزارة في رؤوس أموال المؤسسات العربية والأقليمية والدولية العامة في مجال الاتصالات والبريد .

١٣- متابعة تفاصيل القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات والاجتماعات والندوات وورش العمل ذات العلاقة بقضايا الاتصالات والبريد وتقدیم تقارير بشأنها إلى الجهات ذات العلاقة .

١٤- التحضير والمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات والندوات وورش العمل التي تعقد في الجمهورية (الأتحادات والمنظمات والمؤسسات العربية والأقليمية والدولية في مجال الاتصالات والبريد .

١٥- التنسيق مع الجهات المختصة للمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات والندوات وورش العمل التي تعقد في الخارج (الأتحادات والمنظمات والمؤسسات العربية والأقليمية والدولية في مجال الاتصالات والبريد ، وتزويد الوفد المشاركة من الوزارة والمرافق التابعة لها بالوثائق والمعلومات ومتابعة النتائج .

١٦- تقديم تقارير دورية منتظمة عن أنشطتها ومنجزاتها .

١٧- أي مهام أخرى تقتضيها طبيعة وظيفتها وفقاً لقوانين ونظم السافدة أو تكلف بها من قيادة الوزارة .



الجمهوريَّةُ اليمانيَّةُ
وزارة الشئون القانونية
وشيون مجلس النواب



(١٢)

ماده (٤) : الادارة العامه لشئون تنظيم البريد :- وتتولى المهام والاختصاصات الآتية :-

١- تقديم الرأي والمشورة في الأمور والقضايا المتعلقة بأهداف الوزارة في مجال البريد والتوفير البريدي .

٢- متابعة تفاصيل قرارات وتوجيهات الوزير في مجال البريد والتوفير البريدي .

٣- دراسة ومراجعة خطط وبرامج استثمار أموال التوفير البريدي وتقديم الملاحظات والمقترحات بشأنها .

٤- دراسة ومراجعة المقترنات المتعلقة برسوم وأجور وتعريفة خدمات البريد وتقديم الملاحظات والمقترحات بشأنها .

٥- إعداد دراسة مقارنة لمؤشرات خدمات البريد ومقارنتها بالمؤشرات الدوليّة وتقديم المقترنات من واقعها .

٦- إبداء الرأي في الدراسات والتقارير المتعلقة بتطوير خدمات البريد والتوفير البريدي .

٧- المشاركة في الأعداد والتفاوض للاتفاقيات الثنائية ذات الطابع السياسي في مجال البريد .

٨- المشاركة في إعداد القوانين واللوائح في مجال خدمات البريد والتوفير البريدي .

٩- إبداء الرأي حول منح تراخيص تقديم خدمات ومزاولة النشاط في مجال البريد .

١٠- المشاركة في الأعداد والتفاوض لمنح تراخيص مزاولة النشاط في مجال البريد .

١١- دراسة التقارير السنوية للمرخصين لمزاولة النشاط البريدي وتحليلها وتقديم المقترنات بشأنها .

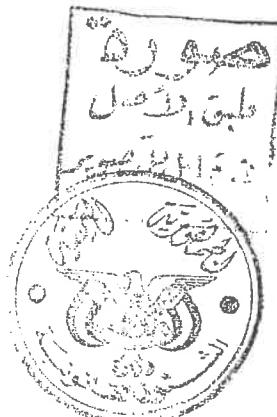
١٢- تقديم تقارير منتظمة عن أنشطتها ومنجزاتها .

١٣- أي مهام أخرى تتضمنها طبيعة وظيفتها وفقاً لقوانين ونظم النافذة أو تكلف بها من قيادة الوزارة .

ماده (٥) : الادارة العامه لشئون المالية والإدارية :- وتتولى المهام والاختصاصات الآتية :-

١- إعداد مشروع الميزانية السنوية للوزارة والمذكرات التفسيرية المتعلقة بها ومناقشتها مع المختصين في الوزارة وخارجها .

٢- إغلاق الحسابات وتقديم الحساب الختامي للوزارة في المواعيد المحددة .



الجمهوريَّةُ العربيَّةُ الْمُتَّحِدَةُ
وزارة الشؤون القانونية
وشتؤن مجلس النواب



٣-تنظيم وضبط الاعمال المالية والمحاسبة الخاصة بالوزارة ومسك الدفاتر والسجلات المخصصة لكافه أوجه النشاط المالي للوزارة وتقديم التقارير والبيانات المنتظمة عن ذلك لقيادة الوزارة .

٤-وضع برامج تفصيلية لتنفيذ أبواب وبنود الميزانية بالتنسيق مع المختصين بالوزارة وتقديم تقارير منتظمة حول ذلك .

٥-تقدير إحتياجات الوزارة من الأصول والمواد الثابته والمداوله كالمباني والأثاث والاجهزه والأدوات والمواد المكتبيه ووضع خطة شرائها حسب النظم النافذه بالتنسيق مع المختصين في الوزارة .

٦-تنظيم المخازن التابعه للوزارة وإدارتها وجراحتها دورياً وفقاً للإجراءات والنظم النافذه.

٧-متابعة تحصيل الأيرادات وأعداد التقارير الدورية بذلك .

٨-مراجعة وصرف الرواتب الشهرية والبدلات وكافة المستحقات الأخرى الخاصة بالعاملين في ديوان عام الوزارة وأجراء الاستقطاعات القانونية وتوريدها حسب النظم النافذه بالتنسيق مع إدارة شئون الموظفين .

٩-الحافظة على سلامة ممتلكات الوزارة والتأمين عليها حسب الضرورة وقوانين التأمين .

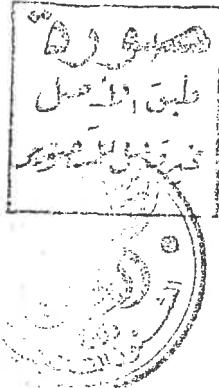
١٠-إعداد وتنفيذ برامج دورية لصيانة ممتلكات الوزارة ووسائل النقل ووسائل العمل التابعه لها وترميمها وأصلاحها .

١١-تأمين كافة الخدمات الإدارية داخل مكاتب العمل في الوزارة وتجهيزها بالآلات والآلات والمواد المكتبيه الازمة .

١٢-الرد على ملاحظات وتقارير الأجهزة الرقابية المختصة وإزالة الاخطاء والإفاده عن الملاحظات في تحسين العمل .

١٣-إعداد مشروعات خطط القوى العامله والاجور للوزارة طبقاً لإحتياجات العمل وبرامج التنمية بالتنسيق مع المختصين بالوزارة .

الجمهوريَّةُ الْعَاصِمِيَّةُ
وزارة الشؤون القانونية
وشتؤن مجلس التواب



- ٤- معاملة فضايا الموظفين من تعين وتدريب وأجازات ونقل وأعارة وتقاعد وتأمينات خدمة وغيرها من حالات ومستحقات الخدمة طبقاً لقوانين ونظم النافذة ومتابعة أجازاتها مع الجهات المختصة .
- ٥- تحديد ومعاملة فضايا الأجور والعلاوات والبدلات وغيرها من المستحقات الأخرى للموظفين وفقاً لقوانين ونظم النافذة .
- ٦- إعداد كشوفات المرتبات الشهرية وكافة المستحقات الأخرى للموظفين .
- ٧- الأحتفاظ بسجلات الموظفين بصورة منتظمة والحفاظ على سريتها .
- ٨- دراسة تقارير الكفاءة السنوية لموظفي وأخذ مايلزم بشأنها بالتنسيق مع قيادة الوزارة .
- ٩- المشاركة في دراسة تبسيط وتصنيف الوظائف المتعلقة بأنشطة الوزارة وعمل الوزارة طبقاً للخطه العامه لتصنيف الوظائف .
- ١٠-رعاية الموظفين وتنمية علاقات العمل والعلاقة الإنسانية داخل الوزارة بما يؤدي إلى رفع الروح المعنوية وأنسجام علاقات العمل .
- ١١- القيام بكافة الخدمات الإدارية الأخرى الازمة لتسهيل أعمال الوزارة .
- ١٢- إعداد التقارير الدورية المنتظمة عن أنشطتها ومنتجاتها .
- ١٣- أي مهام آخر تقتضيها طبيعة وظيفتها وفقاً لقوانين ونظم النافذة أو تكلف بها من قيادة الوزارة .
- مادة (١٦) : الادارة العامه للرقابة والتفتيش المالي والإداري وتولى المهام والاختصاصات الآتية:-
- ١- الرقابة على تنفيذ ميزانية الوزارة .
 - ٢- متابعة إعداد الميزانية العامه للوزارة .
 - ٣- مساعدة وتصدير العاملين بالوزارة ومكاتبها بالأساليب والأجراءات السليمة لتنفيذ الأعمال المالية والأدارية .
 - ٤- الرقابة والاسهام في التطبيق السليم لقوانين ونظم المالية والأدارية .
 - ٥- الرقابة على تحصيل الموارد وتنفيذ الالتزامات التعاقدية المختلفة .



- ٦- تقديم المقترنات من واقع عمليات المراجعة والفحص والتفيش لتحسين أنظمة وأساليب العمل والأداء .
- ٧- الرقابة على تنفيذ موازنة المشاريع (التمويل الحكومي) والتأكد من سلامة أوجه الصرف .
- ٨- المشاركة في الجرد السنوي لمخازن ومتلكات الوزارة .
- ٩- دراسة تقارير الأجهزة الرقابية المختصة ومخاطبة المعينين ومتابعة تنفيذ التوصيات الواردة فيها .
- ١٠- ضبط المخالفات المالية والإدارية والأبلاغ عن المخالفات الجسيمة إن وجدت .
- ١١- إعداد التقارير المنتظمة عن أنشطتها ومنتجاتها .
- ١٢- أي مهام أخرى تتضمنها طبيعة وظيفتها بعفوية يعفيها من تكليف القوانين والنظم السافدة أو تكلف بها من قيادة الوزارة .

الفصل الثالث

المهام المشتركة للأدارات العامة ومدراء الأدارات العامة

مادة (١٧): تلزم الأدارات العامة بالوزارة :- بالمهام الآتية :-

- ١- إعداد مشروع الخطة المالية والبشرية الازمة كل عام لتنفيذ مهامها وأختصاصاتها .
- ٢- إعداد التقارير الدورية والبيانات المنتظمة عن أنشطتها ومنتجاتها ومستوى تنفيذ خططها وبرامجها .
- ٣- تطبيق المبادئ الأساسية لتسهيل وتنفيذ الأعمال المحددة في الفصل الرابع من هذا الباب .
- ٤- الالهام في إعداد وتطوير برامج ومناهج التدريب الخاصة بالوزارة .
- ٥- إعداد الدراسات والبحوث في مجال نشاطها وأللهام في العمل الإعلامي على صعيد الوزارة .



مادَّة (١٨): يلتزم مدراءُ الإداراتِ العامَّة:- بماهَمِ الأُتْمَىة:-

- ١- الاشرافُ على رسم سياسة العمل في إدارته وإقتراح الخطط والبرامج الازمة لتنفيذها والمشاركة في وضع التعليمات التطبيقية.
- ٢- الاشراف المباشر على تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة لإدارته وفقاً للأنظمة والتعليمات.
- ٣- توزيع الأعمال والواجبات بين الموظفين بقصد تأمين الكفاءة ودقة الإنماز.
- ٤- مراجعة نتائج أعمال الأدارات للتأكد من تنفيذ الواجبات والأعمال وتأمين الكفاءة والدقة في الإنماز ورفع تقارير دورية عن مستوى تنفيذ الأعمال.
- ٥- إرشاد وتجبيه وتدریب العاملين والعمل على رفع مستواهم وإقتراح البرامج التدريبية الازمة ومعالجة مشاكل العمل التي قد تعرّضهم وقييم ادائهم.
- ٦- تشجيع الموظفين على المشاركة في صنع القرارات وعلى العمل بروح الفريق الواحد.
- ٧- التنسيق والتعاون مع مدراء الأدارات العامَّة تحديداً وتبادل المعلومات معهم.
- ٨- الالتزام بتطبيق نظم المعلومات والنظام الأحصائي في إطار نشاطات الإدارة العامَّة التي يرأسها.

الفصل الرابع

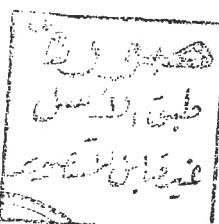
مبادئ عامَّة في التنظيم والأداء لمهام الوزارة

- مادَّة (١٩): لأغراض التنفيذ الأمثل للمهام تعتمد الوزارة من المبادئ والأسس التنظيمية الآتية:-
- ١- تطبق الوزارة في تنظيم أعمالها وأدارة نشاطها المبادئ والأساليب العملية في الادارة والتنظيم كما تستعين بقواعد ووسائل العلوم الأخرى فيما تضعه من خطط او برامج أونظم في معالجة وتحليل المشكلات والظواهر التي تنشأ في محیط العمل.
 - ٢- تقوم القطاعات والإدارات العامَّة في الوزارة بإعداد خطط وبرامج عمل فصلية وسنوية لتنفيذ مهامها وأختصاصاتها.
 - ٣- تقوم العلاقة بين قيادة الوزارة على أساس من التعاون والتشاور والتنسيق المستمر.

الجَمْعُورَةُ الْعِصْرِيَّةُ
وزارة الشئون القانونية
وشتؤن مجلس النواب

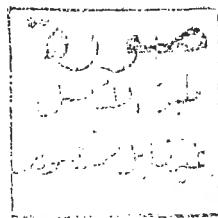


- ٤- تبني العلاقات التنظيمية من حيث سلطة الاشراف والمسؤولية على أساس إنساب خطوط السلطة وتصاعد خطوط المسؤولية في مختلف المستويات الأدارية لتنظيم وذلك دواماً إخلال بالأساليب والأشكال التنظيمية المعتمدة لتحقيق مبدأ المشاركة والتشاور في تنسيق الأعمال.
- ٥- تعمل الوزارة على صعيد علاقات التنظيم الداخلي فيها وفي علاقتها بوحدات الأدارة العامة على تطبيق مبدأ تفويض السلطة أو التوسع به وبما يؤدي إلى خدمة أهداف الأصلاح الأداري.
- ٦- تكفل قيادة الوزارة والرئاسات الأدارية فيها والتنظيم الموضوع لتنفيذ مهامها تحقيق التنسيق المستمر والفعال تحظياً وتنفيذاً في علاقاتها الداخلية ومع وحدات الأدارات العامة الأخرى ذات العلاقة كما تكفل تطوير نظام الاتصالات فيها لخدمة أغراض التنسيق وتوفير وسائل العمل الأساسية.
- ٧- تحدد مهام وواجبات وسلطات كل وظيفه بصورة دقيقة تكفل تحقيق التوازن بين السلطة والمسؤولية.
- ٨- إعداد خرائط العمل والكتيبات التنظيمية الشارحة لمراحل وإجراءات تنفيذ المهام وبخاصة ما كان منها متصلة بالجمهور وأستخدامها كأدلة إرشادية للعاملين بالوزارة والمستعينين بخدماتها والعمل على مراجعتها دورياً بهدف تطويرها.
- ٩- يعتبر الرؤساء الاداريون بحكم وظائفهم مستوى عن تدريب الأفراد العاملين بعيتهم بالإضافة لدورهم الأساسي في تنظيم وتبسيط الأعمال والتوجيه والرقابة.
- ١٠- تعمل الوزارة على إعداد كادر مؤهل ومتخصص في كافة مجالات نشاطها وتحفيز الكفاءات المبدعة فيها وتنمية العلاقات الإنسانية وعلاقات العمل بهدف الارتفاع المستمر بمستوى الأداء وأعمالها.
- ١١- تعمل الوزارة على تطبيق مبدأ الثواب والعقاب في الوظيفة العامة اعتماداً على مدى الالتزام بالواجبات وفقاً للقوانين والنظم.





الجهاز المركزي للتحكيم وزارة الشئون القانونية وشئون مجلس النواب



١٢ - تعمل الوزارة على دعم وتطوير مكاتبها وفروعها في المحافظات لا سيما النائية منها في النواحي المادية والبيئية وذلك لتحسين تنفيذ مهامها والمشاركة في التنمية الإدارية والريفية بصورة فاعلة.

١٣ - تلتزم كافة التقسيمات التنظيمية للوزارة بجمع وتحليل المعلومات والإحصاءات المتعلقة بأنشطتها المختلفة كأسلوب علمي لأخذ القرار وخطيط وتقسيم الأعمال وإقراح الحلول لمشاكل التنمية الإدارية.

١٤ - توفر قيادة الوزارة عنابة خاصة بالسجلات والوثائق والرقابة على تطبيق اللوائح المنظمة لها بأعيانها من كذا لذاكرة الوزارة.

١٥ - يكون لزاماً على الموظف عند معالجته لموضوع يشكل حالة جديدة لا تعالجها بصورة واضحة القوانين والنظم النافذة أن يرفع الامر إلى رئيسه المباشر ليتولى معالجتها مع قيادة الوزارة عبر خط السلطة.

١٦ - تتولى كل إدارة عامه في الوزارة أعمال السكرتارية للجان أو المجالس المشكلاه في مجال اختصاصاتها الا في حالة النص على خلاف ذلك في النظم المتعلقة بهذه التشكيلات.

الباب الرابع

أحكام عامة

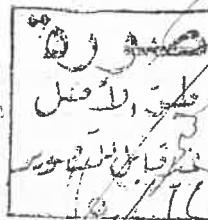
مادة (٢٠) : يولي الوزير أهمية خاصة لتطوير العمل وتبسيط إجراءاته وتحسين تنفيذ الأعمال بالتطبيق لمبادئ التنظيم وخاصة فيما يتعلق بتفويض بعض سلطاته لمرؤسية في الوزارة والوحدات التابعة في المحافظات وتشجيع تطبيق هذا المبدأ في إطار وزارته .

مادة (٢١) يصدر الوزير كافة القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ هذه اللائحة وتحقيق أغراضها .

مادة (٢٢) يجوز بقرار من الوزير إعادة توزيع بعض المهام والاختصاصات بين الادارات العامه إذا تبين من خلال التطبيق الفعلي هذه اللائحة الحاجه الى اجراء مثل ذلك التعديل لتحديد مسئولية او إزالة إزدواجية في تنفيذ المهام .

الجمهوريَّةُ الْعَاصِمَةُ
وزارة الشئون القانونية
وشتؤن مجلس النواب

الله أعلم



مادة (٢٣) : يكون للوزارة بحسب الاحوال مكاتب في المحافظات بمستوى إدراة أو ادارة عامه طبقاً لطبيعة وحجم النشاط وعدد المتفعين بالخدمات التي يقوم بها المكتب وغير ذلك من المعايير يتفق بشأنها مع وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الأداري .

مادة (٢٤) : يصدر الوزير قرار إنشاء أو دمج أو الغاء إدارة فرعية أو فرع على أن يتبع في إنشاء أي منها قواعد التنظيم الاداري .

مادة (٢٥) : يلغى القرار الجمهوري رقم (١١٧) لسنة ١٩٩٢م بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة المواصلات .

مادة (٢٦) : يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية - بصنعاء

بتاريخ : ٦ / ١٤١٩ هـ

الموافق : ٣٠ / سبتمبر / ١٩٩٨م

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

د. عبد الكريم الرياني
رئيس مجلس الوزراء

م/أحمد محمد الأنصاري
وزير المواصلات

ال機構 التنظيمي لوزارة المواصلات

